# لبنان: مرحلة ما بعد الفراغ الرئاسي.. 4 أسئلة ملحة وإجابات أولية

## ماذا عن مجلس النواب؟ هل يستمر في العمل أم يتوقف؟ وهل يجوز التشريع النيابي في ظل الفراغ الرئاسي أم لا؟

## ما مصير الحكومة؟ هل تتحول إلى حكومة تصريف أعمال في حال طال أمد الفراغ واستفحل الخلاف السياسي وتلبد المناخ الإقليمي لسبب ما؟ أم أنها تستمر حكومة كاملة السلطة والصلاحيات؟

بيروت: ليست هذه المرة الأولى التي يحدث فيها «فراغ رئاسي». فهذا الأمر يحدث الآن للمرة الثالثة: في نهايات الحرب وقبل اتفاق الطائف، شغر مركز رئاسة الجمهورية عندما غادر الرئيس أمين الجميل تاركا وراءه نصف حكومة عسكرية برئاسة العماد ميشال عون قائد الجيش آنذاك، ولم يجد رئيسا يسلمه بعدما فشلت عملية انتخاب رئيس الجمهورية في ظل معادلة «مخايل الضاهر أو الفوضى». وفي مرحلة الطائف وبعد الخروج السوري من لبنان شغر مركز الرئاسة للمرة الثانية عندما غادر الرئيس إميل لحود قصر بعبدا تاركا البلاد بين يدي حكومة الرئيس فؤاد السنيورة وأزمة سياسية خانقة لأن الحكومة كانت حكومة الفريق الواحد واللون السياسي الواحد (14 آذار) واعتبرها الرئيس نبيه بري حكومة بتراء فاقدة للميثاقية (بعد انسحاب الوزراء الشيعة منها) وأقفل باب المجلس النيابي في وجهها.

في المرتين لم يمر «الفراغ الرئاسي» على خير وإنما أعقبته أزمات وتطورات دراماتيكية:

● فراغ العام 1988 ملأته حروب التحرير والإلغاء، وبعد ذلك الدخول العسكري السوري الى قصر بعبدا ووزارة الدفاع، الذي حصل تحت غطاء اتفاق الطائف.

● وفراغ العام 2007 أعقبه انقسام وطني وسياسي عميق وعمودي بين 8 و14 آذار، انعكس أحداثا وتوترات أمنية على الأرض بلغت نقطة الذروة ومرحلة الخطر في «أحداث 7 أيار» (سيطرة حزب الله على بيروت وتمدده في اتجاه الجبل ساحلا الشويفات ووسطا كيفون عاليه). وهذا الانهيار لم يتوقف إلا على أساس اتفاق الدوحة الذي كان بمثابة تسوية ظرفية لإعادة تقاسم السلطة شملت رئاسة الجمهورية والحكومة وقانون الانتخابات.

وهذه التسوية حملت الى قصر بعبدا الرئيس التوافقي العماد ميشال سليمان.

في ضوء تجربتي الفراغ (1988ـ 1989 و2007ـ2008) وما آلتا إليه على المستويين الأمني والسياسي وما خلصتا إليه من اتفاقات (الطائف والدوحة)، يطرح في تجربة الفراغ الثالث حاليا سؤالين بديهيين: 1ـ هل الوضع قادم على أزمات وانهيارات؟ وهل يملأ الفراغ هذه المرة أيضا بأحداث وتوترات أمنية وسياسية؟ 2ـ هل ينتهي الفراغ هذه المرة الى «اتفاق سياسي» ينتخب رئيس جديد على أساسه؟ وما حجم «الاتفاق التسوية»؟ هل نحن في صدد «طائف ـ 2» ومؤتمر تأسيسي يتأرجح بين الترويج والنفي (كما فعل الرئيس بري في آخر اجتماع لهيئة الحوار)؟ أم في صدد «دوحة ـ 2» وتسوية تشمل في سلة واحدة رئاسة الجمهورية والحكومة وقانون الانتخابات؟ أم تندفع الأزمة الى تسوية أكبر من «دوحة» وأصغر من «طائف»؟

عن هذين السؤالين تتفرع أربعة أسئلة فورية وملحة، لا تتوافر لها إجابات كاملة ونهائية وإنما إجابات أولية، مع الإشارة أولا الى وجود فارق ملحوظ ومهم في الوضع الحالي مقارنة بالأوضاع السابقة وعلى الأقل لناحيتين: وجود حكومة قادرة على ملء الفراغ وإدارته بعدما فصلت على قياسه ومن خلفية التحسب لإمكان نشوء فراغ غير قصير. ووجود خطة أمنية تتمدد على طريقة «بقعة الزيت» ومسندة الى غطاء وقرار سياسي يحميها. ولكن رغم هذا الفارق الذي يحد من درجة القلق والهواجس للمرحلة الآتية، إلا أنه لا يلغي حالة الترقب والقلق وواقع أن البلاد مازالت في وضع هش وسط زنار من نار إقليمية».

**السؤال الأول: ماذا عن مجلس النواب؟ هل يستمر في العمل أم يتوقف؟ وهل يجوز التشريع النيابي في ظل الفراغ الرئاسي أم لا؟**

هناك ثلاثة آراء بالنسبة الى التشريع في ظل الشغور الرئاسي: الأول يقول إن الحياة العامة لا تتوقف وان المشرع الدستوري لم يخطط للفراغ، وان المجلس لا يمكنه أن يبقى من دون تشريع ويفترض أن يستمر. وهناك رأي آخر يقول ان المجلس لا يمكنه أن يشرع في ظل الشغور الرئاسي. فرئيس الجمهورية هو الذي يوقع القوانين وينشرها. وهناك رأي ثالث يقول بالتشريع في الحالات الضرورية والاستثنائية.

المسيحيون المختلفون على الرئاسة متفقون على كيفية التعاطي مع الفراغ الرئاسي. هم يميلون الى وقف التشريع في زمن الفراغ لسببين: الأول دستوري مسند الى المادتين 74 و75 من الدستور المتلازمتين اللتين تشيران الى أن المجلس النيابي لا يحق له القيام بأي عمل تشريعي إذا حل الفراغ في سدة الرئاسة، ويتحول عندها الى هيئة انتخابية مهمتها الحصرية هي انتخاب رئيس للجمهورية. والسبب الثاني «ميثاقي» وسياسي، إذ لا يجوز في ظل عدم وجود رئيس للجمهورية أن يستمر مجلس النواب في عمله كالمعتاد كما لو أن شيئا لم يتغير. ولابد من إحداث صدمة وإشعار الجميع بأن هناك وضعا شاذا واستثنائيا لا يمكن ولا يجوز أن يستمر ويتكرس ويجب إنهاؤه في أسرع وقت ممكن. إذا قرر النواب المسيحيون مقاطعة جلسات التشريع، فإن الرئيس نبيه بري لا يدعو الى جلسات «غير ميثاقية». ومثلما فعل في فترة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بعد استقالتها عندما قاطع تيار المستقبل والنواب السنة جلسات التشريع في ظل حكومة تصريف أعمال، يفعل الشيء نفسه إذا قرر النواب المسيحيون مقاطعة جلسات التشريع في ظل الفراغ الرئاسي.

ولكن ثمة اتجاهان لدى القوى المسيحية الأساسية:

● اتجاه متشدد يقول بوقف كامل العمل التشريعي لمجلس النواب والضغط للإسراع بانتخاب الرئيس، وأي تساهل بقبول عقد جلسات تشريعية لأي سبب كان وبأي حجة كانت يشكل خرقا للدستور، وبالتالي فإنه من الخطأ الجسيم القول بمقاطعة جلسات المجلس التشريعية ومن ثم القول بالمشاركة الاستثنائية في حالات محددة. ومثل هذا الموقف يخلق البلبلة ويضعف الحليولة دون قيام المجلس النيابي بأعمال تشريعية تجعل من رئاسة الجمهورية لزوم ما لا يلزم من ممارسة سلطة الدولة ويجعل من الموقف المقاطع للجلسات التشريعية موقفا سياسيا ليس إلا ولا هدف له سوى الاعتراض غير المجدي على الفراغ في الرئاسة.

● اتجاه ثان مرن ويقول بالتشريع في الحالات الضرورية والاستثنائية التي لها علاقة بكيانية الدولة ومصلحتها العليا أو بإعادة تكوين السلطة الدستورية. ولذلك فإن الكتل المسيحية تتجه الى حضور الجلسات المتعلقة بمناقشة وإقرار قانون جديد للانتخاب، كما أنها منفتحة على موضوع سلسلة الرتب والرواتب، ولكن ليس على قاعدة المشاركة في جلسات عدة وإنما على قاعدة أن يحصل اتفاق على هذا الملف بين اللجنة النيابية الفرعية ووزارة المال، وعلى أساس هذا الاتفاق يجتمع المجلس النيابي لإقراره في جلسة واحدة وأخيرة.

**السؤال الثاني: ما مصير الحكومة؟ هل تتحول الى حكومة تصريف أعمال في حال طال أمد الفراغ واستفحل الخلاف السياسي وتلبد المناخ الإقليمي لسبب ما؟ أم أنها تستمر حكومة كاملة السلطة والصلاحيات؟**

تتجه الأنظار الى موقف العماد ميشال عون وردة فعله وما إذا كان في وارد أن يلعب الورقة الحكومية وتوظيفها في معركة الضغوط الهادفة الى تقصير فترة الفراغ والدفع باتجاه التوافق عليه رئيسا. ولكن وفق مؤشرات ومعطيات عدة يمكن القول إن عون ليس في صدد اتخاذ خطوة الانسحاب أو سحب وزرائه من الحكومة للأسباب التالية:

1ـ وجود أكثرية من تكتل الإصلاح والتغيير ضاغطة في اتجاه البقاء في الحكومة، إضافة الى موقف النائب سليمان فرنجية الذي قرر الاستمرار في الحكومة حتى لو قرر عون الانسحاب منها.

2ـ أي انسحاب منفرد لوزراء عون في الحكومة من دون أن يلقى التضامن من وزراء 8 آذار وخصوصا حزب الله سيأتي بنتائج عكسية ويؤدي الى عزل عون لنفسه من دون أن يكون لانسحابه أثر على استمرار الحكومة وبأكثرية مريحة. وحزب الله حريص في هذه المرحلة وحتى إشعار آخر على الحكومة التي أراحته وأتاحت له التفرغ أكثر لمعركته في سورية وليس في خططه الآن خربطة الوضع والوصول الى فراغ حكومي من أجل ملء الفراغ الرئاسي، خصوصا أنه يعلم تماما أن الرئيس بري مستمر في الحكومة مع جنبلاط وليسا على استعداد للتضامن مع عون في قرار الانسحاب من الحكومة إذا اتخذه.

3ـ مشروع التضييق على الحكومة لإسقاطها وإطاحتها موجه بالدرجة الأولى الى المستقبل والرئيس سعد الحريري الذي يعتبر الحكومة «حكومته» وإحدى أهم الثمار والمكاسب التي حققها هذا العام، والعماد عون يدرك أن القطع مع الحكومة يعني قطع خط الاتصالات والعلاقة مع الحريري، ولكنه يحتاج الى هذا الخط ومازال يأمل فيه خيرا.

وفي الخلاصة، فإن الحكومة مستمرة وهي التي فصلت قبل أشهر على قياس الفراغ الآتي والممتد لأشهر وعمرها لم تحدده انتخابات الرئاسة وإنما تحدده الانتخابات النيابية المقبلة وما إذا ستحصل أم سيحصل تمديد ثان للمجلس النيابي بدأت بوادره بالظهور. وإذا كان آخر قرار وقعه الرئيس سليمان قبل مغادرته هو قرار فتح دورة استثنائية للتشريع، فإن هذا لم يكن بهدف الحث على وضع قانون جديد للانتخاب وإنما من خلفية التحسب للتمديد وتلافي الفراغ النيابي مع استمرار الخلاف على قانون الانتخاب.

**السؤال الثالث: هل يعود الوضع الأمني الى دائرة التوتر والخطر، وهل يطيح الفراغ بالخطة الأمنية؟**

أبدى العديد من شخصيات 14 آذار في الآونة الأخيرة ومنذ أن تأكد الدخول في الفراغ الرئاسي، خشية من وقوع اغتيالات سياسية بهدف التأثير على مجريات الاستحقاق الرئاسي في جولته الثانية وتعديل ظروفه وفرض التسوية في إشارة الى حالات مماثلة آخرها كان اغتيال د.محمد شطح توطئة لتمرير حكومة سلام من دون شروط مسبقة من جانب المستقبل أو مثل اغتيال نواب من 14 آذار في فترة ما بين 2006 و2007 لتغيير المعادلة النيابية.

وهذه المخاوف الأمنية لا ترتبط فقط بالمعركة الرئاسية المفتوحة وإنما أيضا بتطورات الوضع في سورية المتجهة الى الأسوأ والى مزيد من المعارك والمواجهات بعد انهيار الحل السياسي واستئناف المساعدات العسكرية للمعارضة وزيادة حجم ونوعية الدعم الروسي والإيراني للنظام.

ولكن هذه المخاوف الأقرب الى الهواجس ليست في محلها، وحيث يمكن القول إن مرحلة الفراغ الرئاسي الحالي وبخلاف التجربة السابقة بين عامي 2007ـ 2008 ليست مرشحة لتطورات وأحداث أمنية، وإن المسار الأمني الجيد والإيجابي الذي بدأ قبل أشهر وترجم عمليا على الأرض من خلال خطة أمنية للتنفيذ ومن خلال إطفاء بؤر وأوضاع متفجرة وخطيرة في طرابلس وعرسال، هذا المسار سيتواصل في المرحلة المقبلة، والوضع الأمني بات ممسوكا وتحت السيطرة في ظل ثلاثة عوامل أساسية وفي ضوء استمرارها:

1ـ وجود حكومة تجتمع وتقرر، أي حكومة مكتملة قادرة على إدارة الفراغ وتكون «سلطة قرار» من دونها يصعب التحكم بالوضع الأمني وضبطه.

2ـ وجود شراكة بين المستقبل وحزب الله تجسدت من خلال الحكومة وترجمت بشكل واضح وناجح في المجال الأمني والتعاون المثمر بين الأجهزة الأمنية كافة.

3ـ فك الارتباط الذي تحقق ميدانيا وعمليا بين الأزمة السورية والوضع اللبناني بعدما تمت السيطرة من جانب الجيش السوري وحزب الله على جانبي الحدود اللبنانية السورية ما عدا نقاط وجيوب محددة. وهذا التطور على الأرض، الذي أتاح عزل الداخل اللبناني وتوقف عملية تسرب الأزمة السورية عبر الحدود، كان عاملا أساسيا في نجاح الخطة الأمنية وتطبيقها وفي «مكافحة الإرهاب».

**السؤال الرابع: ماذا ستكون عليه طبيعة العلاقة بين الرئيس سعد الحريري والعماد ميشال عون. وهل ستنتقل الى مرحلة جديدة من المفاوضات على أمل أن تثمر في خلال فترة الفراغ الرئاسي اتفاقا يحمل عون الى قصر بعبدا؟ أم ستتوقف وتنقطع وينصرف الطرفان الى مراجعة حساباتهما وسياستهما وما احتوته من ثغرات وأخطاء في التقدير ورفع سقف التوقعات؟**

المؤشرات تدل على أن عون والحريري راغبان في استمرار الاتصالات وفي عدم العودة بالعلاقة الى الوراء، ويجدان في استمرارها مصلحة وحاجة مشتركة: عون يعرف أن فشل حواره مع الحريري يعني سقوط مشروعة الرئاسي، والحريري يعرف أن فشل الحوار مع عون يعني خطر سقوط مكاسبه الحكومية.

ولكن تغييرا طفيفا سيطرأ على هذه العلاقة من جهة عون الذي، الى جانب الاستمرار في سياسة التغزل والتودد، سيمارس ضغوطا على الحريري من خلفية أنه لا يستطيع الاستمرار في «اللاقرار» لفترة طويلة وعليه حزم أمره، وأن الكرة في ملعبه بعدما فعل هو كل ما عليه على مستوى تشكيل الحكومة وما أعقبها.

وفي وقت يقر عون بأن الحوار مع الحريري مفيد ومنتج، فإنه لم يعد واثقا ما إذا كان كافيا لحسم مسألة التوافق عليه رئيسا.

ولكن عون يأخذ وقته ويعتبر أن المرحلة الأصعب الضاغطة عليه اجتازها، مرحلة الوصول الى الفراغ، وأن المرحلة الحالية ضاغطة على الحريري أكثر، في وقت يعتبر مقربون من عون أن المعادلة لم تتغير قبل الفراغ وبعده: قبل 25 مايو كانت المعادلة عون أو الفراغ (انتخاب عون أو الوصول الى الفراغ)، وبعد 25 مايو أصبحت المعادلة الفراغ أو عون (استمرار الفراغ أو انتخاب عون).

---

### في أول يوم عمل رسمي بعد الفراغ.. إنزال صور سليمان عن جدران المؤسسات الرسمية

# مصادر: حراك دولي لتحييد الرئاسة اللبنانية عن أزمات المنطقة

**بيروت ـ عمر حبنجر**

انزلت صور الرئيس ميشال سليمان عن جدران الوزارات والمؤسسات الرسمية في اول يوم عمل رسمي بعد انتهاء ولايته وشغور الموقع الرئاسي ليحل محلها الفراغ.

لكن الرئيس سليمان بقي حاضرا في قراراته ومواقفه، وآخر هذه القرارات فتح دورة استثنائية لمجلس النواب بعد 31 الجاري كي يتسنى له متابعة السعي لانتخاب رئيس جديد الى جانب التزام القوى الوسطية والمستقلة في مجلس النواب وغالب فريق 14 آذار بمبادئه وطروحاته وعلى رأسها اعلان بعبدا الذي يوجب تحييد لبنان عن ازمات المنطقة.

وفي هذا السياق، تتحدث اوساط 14 آذار لـ «الأنباء» عن مساع ديبلوماسية دولية لابعاد لبنان عن تعقيدات الصراع الاقليمي المتشعب والبعيد الحلول من خلال تكثيف الضغوط لانتخاب رئيس للجمهورية في اول جلسة انتخاب يعقدها مجلس النواب بعد شغور الرئاسة في 9 يونيو.

لكن هذه الاوساط تستبعد التفاهم على رئيس قبل الاتفاق على مواصفات الرئيس الممكن التفاهم عليه، في ضوء تمسك 14 آذار بترشيح د.سمير جعجع الذي يعتبره العماد عون ومن خلفه حزب الله مرشح تحد، بينما تبرر هذه القوى تمسكها به بعدم تراجع العماد عون عن ترشيحه المضمر رغم فشل خمس جلسات انتخاب في اخراج الرئاسة من قمقم الصراع.

كما ان ثمة قطبة مخفية اضافية في التأزم الحاصل حول الرئاسة تتمثل بموقف الحكومة وفريق 14 آذار من زيارة البطريرك بشارة الراعي للاراضي الفلسطينية المحتلة، فحزب الله سجل على الرئيس سليمان موافقته على الزيارة ومثله الرئيس تمام سلام بحسب قول البطريرك الذي اشار الى استئذانهما بالسفر لمرافقة الزيارة البابوية، ويعتبر الحزب وحلفاؤه ان مثل هذه الزيارة تمثل خرقا لتحييد لبنان عن ازمات المنطقة طبقا لاعلان بعبدا.

ويبدو ان المعترضين على زيارة البطريرك الذي ترأس قداسا حول قبر السيد المسيح في كنيسة المهد قرروا التصعيد بوجه الزيارة بعد عودته وتمهيدا لهذا وزعوا صورا له الى جانب ضابط اسرائيلي في احدى المناطق التي زارها، لتبرير القول ان زيارته لم تكن رعوية فحسب، خصوصا انه اجرى محادثات مع شخصيات فلسطينية رسمية، وقد عممت الصور المزعومة مع الضابط الاسرائيلي على مواقع التواصل.

في غضون ذلك، ارجأ رئيس مجلس النواب نبيه بري الجلسة النيابية التشريعية التي كانت مقررة امس الى 10 يونيو المقبل، اي الى ما بعد الجلسة الانتخابية السادسة لرئيس الجمهورية في 9 منه.

وشكل تأجيل الجلسة انتصارا لفريق 14 آذار وللنواب المسيحيين اجمالا، بمن فيهم نواب كتلة العماد عون الذين رفعوا شعار لا للتشريع في مجلس النواب بغياب رئيس للجمهورية، وهو ما كان اجازه حزب الله وحركة امل وجبهة النضال الوطني.

وحضر عدد من نواب الكتلة المقاطعة للاستطلاع كجورج عدوان عن القوات اللبنانية وغازي يوسف عن المستقبل واسطفان الدويهي عن المردة وابراهيم كنعان عن التيار الوطني الحر، وقد اجتمع بعض هؤلاء مع رئيس المجلس قبل اعلانه تأجيل الجلسة.

الوزير اكرم شهيب عضو كتلة اللقاء الديموقراطي الذي يرأسه ليد جنبلاط قال انه من غير الجائز تعطيل عمل المؤسسات الدستورية.

وفي رد غير مباشر، قال النائب مروان حمادة عضو اللقاء عينه ان الاولوية المطلقة لدى مجلس النواب تكون للاستحقاق الدستوري، وان كانت فرصة لاعطاء الناس حقوقهم من دون المس بالمالية العامة فلن نتأخر.

اعتصام لهيئة التنسيق النقابية امام وزارة التربية امس (محمود الطويل)

## معارضو زيارة الراعي للقدس يعتبرونها خرقاً لإعلان بعبدا ويوزعون صورة تظهره مع ضابط إسرائيلي تمهيداً للتصعيد ضده

---

### أكد أن القرار الدولي يقضي بعدم حلول فوضى أمنية في لبنان

# نائب بارز في 8 آذار لـ «الأنباء»: الرئاسة شبه محسومة لصالح قائد الجيش جان قهوجي

**بيروت ـ زينة طبارة**

أكد نائب بارز في فريق 8 آذار، أن الشغور في موقع الرئاسة لن يكون قصير الأمد، وذلك لكونه مرتبطا مباشرة بعاملين رئيسيين لا مفر أمام اللبنانيين من انتظار وضوح الرؤية فيهما، العامل الأول هو الانتخابات الرئاسية في سورية المقررة في الثالث من شهر يونيو المقبل والتي باتت محسومة لصالح الرئيس بشار الأسد، وهو ما جعل الرئيس بري يحدد الموعد المقبل لانتخاب رئيس في التاسع من الشهر نفسه، والعامل الثاني الأكثر أهمية هو الحوار السعودي ـ الإيراني الذي تتعمد كل من الدولتين التباطؤ فيه بانتظار ما ستنتهي إليه في يوليو المقبل فترة السماح المعطاة لإيران قبل شروعها بمفاوضات مباشرة مع دول الخمس زائد واحد.

النائب الـ 8 آذاري الذي أصر على عدم الكشف عن اسمه، أكد لـ «الأنباء» أن حظوظ العماد عون بالوصول إلى الرئاسة معدومة، وألا طائل بالتالي مع مساعيه للتفاهم مع الرئيس الحريري، معتبرا أن الرئاسة باتت شبه محسومة لصالح قائد الجيش العماد جان قهوجي، وأن غالبية الفرقاء اللبنانيين يدركون هذا الوقع وهم بانتظار اللحظة الإقليمية المناسبة لتبني ترشيحه بشكل جدي وعلني، مؤكدا ردا على سؤال أن المجلس النيابي لن يدخل في لعبة تعديل الدستور لانتخاب قهوجي رئيسا للبلاد، لأن انتخابه سيكون بالصيغة نفسها التي انتخب بها الرئيس السابق العماد ميشال سليمان.

هذا وأكد أيضا النائب الـ 8 آذاري، أنه ورد جديا ببال العماد عون تعليق مشاركة تكتل التغيير والإصلاح في الحكومة ومجلس النواب، في محاولة منه للضغط على الرئيس سعد الحريري لحثه على القبول بالتوافق عليه، إلا أنه عاد وتراجع عن هذا التوجه بعدما تأكد له استحالة استدراج حزب الله إلى لعبته، لإعطائها زخما وجعلها مؤثرة على توجهات الرئيس الحريري، خصوصا وأن السيد نصرالله كان واضحا في خطابه الأخير حيال حرص الحزب على معالجة ملف سلسلة الرتب والرواتب وشؤون موظفي القطاع العام، يستدعي متابعة الحكومة ومجلس النواب لأعمالهما.

وأضاف النائب: «القرار الدولي ـ الإقليمي المشترك يقضي بعدم حلول فوضى أمنية وسياسية في لبنان، وهو ما يؤكد أن فترة الشغور في موقع الرئاسة الأولى، ستكون منظمة وخاضعة للرصد والمراقبة والمتابعة إلى حين وضوح صورة العاملين الرئيسيين المشار إليهما أعلاه»، مايعني من وجهة نظر النائب أن كلام البعض في قوى 14 آذار على أعمال أمنية تؤدي إلى تسوية جديدة على غرار تسوية الدوحة ما هو إلا كلام شعبوي للتسويق الانتخابي، ولا هدف منه سوى المزايدة السياسية التي لا قيمة معنوية وعملية لها، والمقصود به هو محاولة من مطلقيه لإظهار أنفسهم أمام الرأي العام بصورة الحريصين على الاستحقاق والدستور.

وردا على سؤال، عاد النائب ليؤكد أن الاستحقاق الرئاسي متجه حتى الساعة ليرسو على العماد جان قهوجي بنسبة 75٪، وتبقى نسبة 25٪ موزعة بين جان عبيد كبديل طارئ عن قهوجي، وبين حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كخيار بعيد جدا، مؤكدا من جهة ثانية أنه لا تمديد جديد لمجلس النواب، وأن الانتخابات النيابية المقبلة ستجري في موعدها بين 20 سبتمبر و20 نوفمبر المقبلين ووفقا لقانون الستين، هي ولن تحمل بالتالي أي تغيير على مستوى المعادلات السياسية الراهنة في مجلس النواب.